دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي

د.الهادي محمد السحيـــري*
د. عصام الدين السائح خرواط**

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر المراجع الخارجي الليبي، من خلال الاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الصادرة عام 1999 والمنقحة في عام 2004. ولقد تم اختبار فرضيات الدراسة عن طريق استقصاء عينة من المراجعين الخارجيين التابعين لديوان المحاسبة، والمراجعين من أصحاب المكاتب الخاصة والمرخص لهم من قبل النقابة العامة للمراجعين والمحاسبين الليبيين، وتم تحليل البيانات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان باستعمال أسلوب التحليل الوصفي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة، ولقد انتهت الدراسة الى نتيجة أساسية تفيد بوجود أثر ايجابي لقواعد حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية.

المقدمـــــة:

يعد مصطلح حوكمة الشركات من المصطلحات التي شهدت انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة وقد أثير كثير من الجدل بين المهتمين حول مفهوم هذا المصطلح، وتعاظم الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات نتيجة الانهيارات والفضائح التي شهدتها العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، إضافة إلى انهيارات

*– أستاذ مشارك بقسم المحاسبة–كلية المحاسبة–جامعة الجبل الغربي (hadyseharee@yahoo.com)
**– أستاذ مساعد بقسم المحاسبة – كلية المحاسبة – جامعة الجبل الغربي.

العديد من الشركات الأمريكية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من بينها شركة إنرون (Enron) وورلدكوم (Worldcom) وبنك الاعتماد والتجارة الدولية (The Bank of Credit and commerce International)، وذلك بسبب تدني أخلاقيات إدارات الشركات ومكاتب المراجعة العالمية، وكان من نتيجة ذلك فقدان الثقة في الأنظمة الإدارية والرقابية والمحاسبية، ما أثر على قرارات الاستثمار. ولقد أثبتت التجارب أن من الأسباب الرئيسية لانهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية أنه يتمثل في عدم تطبيق المبادئ المحاسبية، ونقص الإفصاح والشفافية وعدم إظهار البيانات والمعلومات الحقيقية التي تعبر عن الأوضاع المالية لتلك الوحدات، وانعكس ذلك في مجموعة الآثار السلبية التي أهمها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية.

وتعد خدمات المراجع الخارجي وسيلة إشرافية تسهم في تحسين جودة المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية للشركات وهي ركيزة مهمة من ركائز منظومة حوكمة الشركات، وتؤكد الكتابات في مجال المراجعة على أن قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تسهم في تحقيق مستوى جيد من الإفصاح، وبالتالي تعمل على الحصول على تقارير مالية تتمتع بالجودة وبالتالي المصداقية.

مشكلة الدراسة:

لقد كان من نتائج انهيار الكثير من الوحدات الاقتصادية في العالم ضياع حقوق أصحاب المصالح، وخاصة المستثمرين الحاليين، كما أدى إلى فقد ثقة المستثمرين المرتقبين في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية لتلك الوحدات، الأمر الذي شجع على الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات لأنه المخرج والحل للسلبيات التي تواجه الوحدات الاقتصادية. وبالنظر إلى حوكمة الشركات من

خلال الفكر المحاسبي وعلاقتها بعملية المراجعة الخارجية والذي يتمثل في العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات والمعلومات المحاسبية، نجد أن تلك العلاقة تمتد للتأثير على جودة تلك المعلومات. لقد كشفت الدراسات التي أجراها المختصون في هذا المجال (Spivey, 2004)، بأن غالبية تلك المشاكل كانت في حقيقتها تعود لأسباب محاسبية، الأمر الذي دعا إلى التوصية بأهمية مناقشة وتحليل اتجاهات التطور في الكثير من المجالات ذات الصلة، من بينها جودة المعلومات المالية، وتبني مجموعة من المعايير المحاسبية رفيعة المستوى بما ينسجم مع مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصالح وتعزيز قابليتهم على اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بشأن مستقبل استثماراتهم واستمرار نشاطاتهم في الشركات، وذلك ضمن إطار لحوكمة الشركات، يستند إلى مجموعة محددة من المبادئ، وتهدف إلى حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، إضافة إلى تعزيز جودة معلومات القوائم المالية.

وفي المجال نفسه أظهرت دراسات إحصائية أنجزت مؤخراً في الولايات المتحدة الأمريكية، أن اثنين من كل خمسة مستثمرين في الأسواق المالية يعتقدون بأن المشكلة الأولى في أزمة الثقة، تتمثل في انعدام مصداقية المعلومات الناشئة عن سوء الإدارة وضعف الرقابة بسبب غياب الحوكمة (البشير، 2003). لقد تناولت عدة دراسات علاقة الحوكمة بالمعلومات المحاسبية، وفي هذا الإطار درس غالي (2007) أثر الآليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الآليات المحاسبية للحوكمة تساعد في تحسين مستوى جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، إضافة إلى أن الدور المرتقب للمعلومات المحاسبية في ظل الحوكمة يتمثل في توفير قوائم مالية تعبر بصورة حقيقية عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها. أما دراسة Cohen & Hanno

(2000) فأجريت على 96 مراجعاً بأمريكا، واهتمت بفحص آثار أنشطة حوكمة الشركات على أحكام المراجع الخارجي المرتبطة بقبول العملاء والاختبارات الأساسية، وتوصلت الدراسة إلى أن أحكام المراجعين في حالة قوة أنشطة حوكمة الشركات ورقابة الإدارة تكون أكثر إيجابية عنها في حالة ضعف أنشطة حوكمة الشركات وضعف الرقابة الإدارية.

وبخصوص دراسة 2003 (Jere R. Francis et al) فلقد تناولت تحليل لبيئة المحاسبة والمراجعة والتقارير المالية في 31 دولة على مستوى العالم، وتوصلت إلى أن الإفصاح المالي في ظل تطبيق إجراءات حوكمة الشركات أصبح أكثر شفافية، كما يؤدي تطبيق إجراءات الحوكمة إلى الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتحقق من الالتزام بتطبيقها عن طريق عمليات المراجعة ذات الجودة العالية. وفي الإطار نفسه، هدفت دراسة صبيحي (2002) إلى تقويم دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية، توصلت إلى أن هناك قصوراً في إفصاح القوائم المالية وملحقاتها في مصر، كما توصلت الى أن تقرير المراجع الخارجي يكون أداة إفصاح، إلا أن تقرير المراجع بوضعه الحالي يشوبه قصور في الإفصاح عن رأي المراجع في بعض المجالات. وتناول Arnold Schilder (2002) بعض المقترحات التي تؤدي إلى إصلاح مهنة المراجعة بعد فضيحة أنرون، وتوصلت الدراسة إلى أنه لابد أن تكون شركات المراجعة أكثر شفافية وصدق، وأن تكون واضحة ومسؤولة في أدائها لمهامها، كما استنتجت الدراسة أن تطبيق إجراءات حوكمة الشركات تؤدي إلى وجود الشفافية والمصداقية واستقلال المراجع، كما تؤدي إلى تحسين أداء مهنة المراجعة لالتزامها بتطبيق معايير المراجعة والاستقلال عند أداء المهنة.

وسعياً لتعميق البحث في مجال حوكمة الشركات وأثرها على جودة المعلومات المحاسبية، تركز مشكلة البحث على التعرف على الدور الذي تلعبه قواعد حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، بما يؤدي إلى تفعيل الحوكمة في التصدي للمشاكل التي تواجه الوحدات الاقتصادية ويحقق مصالح الفئات المختلفة ذات العلاقة بهذه الوحدات.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على حوكمة الشركات والقواعد التي تعتمد عليها.
- تحديد دور قواعد حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المالية.

أهمية البحث:

1- تأتي أهمية هذا البحث من أهمية الحاجة الماسة والمستمرة إلى ضرورة دراسة واقع مهنة المراجعة في ليبيا، ومدى إدراك مراجعي الحسابات الخارجيين لقواعد حوكمة الشركات في البيئة المحلية ودورها في تعزيز جودة معلومات القوائم المالية التي ستنعكس على جودة قرارات الاستثمار.

2- تنبع أهمية هذا البحث من أهمية جودة معلومات القوائم المالية ودورها في تحسين اتخاذ قرارات مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي بث وتدعيم الثقة في مخرجات الأنظمة المحاسبية في البيئة المحلية وما يترتب عليه من ترشيد اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات المحاسبية.

فرضيات البحث:

لكي يتم الوصول إلى أهداف البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

- تؤثر قواعد حوكة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

ولكي يتم اختبار هذه الفرضية تم اشتقاق ست فرضيات فرعية وهي:

1- يؤثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

2- تؤثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

3- يؤثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

4- يؤثر دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

5- يؤثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

6- تؤثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية.

طريقة البحث:

نظراً لاستهداف عدد كبير من المراجعين الممارسين للمهنة عن طريق مكاتبهم الخاصة والتابعين لديوان المحاسبة في مدينة طرابلس، ونظراً لكبر عددهم وحيث إنهم يمارسون مهنتهم داخل نطاق حدود جغرافية واسعة نسبياً، فلقد وجد الباحثان أن وسيلة الاستبانة هي من أنجع الطرق التي يمكن استخدامها في جمع البيانات الضرورية للوصول إلى أهداف هذا البحث، وعلى هذا الأساس فقد تم تصميم الاستبانة من جزأين أحدهما يركز على جمع المعلومات الخاصة بالمشاركين كالمؤهل والخبرة والآخر يحوي فقرات متعلقة بقواعد الحوكمة وطلب من المشاركين بيان آرائهم بخصوص مدى تأثير هذه الفقرات على جودة معلومات القوائم المالية.

حدود البحث:

يقتصر البحث على دراسة قواعد حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على جودة معلومات القوائم المالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين الممارسين لمهنة المراجعة عن طريق مكاتبهم الخاصة وكذلك المشتغلين بديوان المحاسبة بمدينة طرابلس.

تقسيمات البحث:

يشتمل البحث على أربعة أجزاء: يتضمن الجزء الأول مراجعة لأدب المراجعة بخصوص مفهوم حوكمة الشركات وأهميتها، وعلاقتها بالمعلومات المحاسبية إضافة إلى توضيح دور المراجع في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، أما الجزء الثاني فركز على بناء إطار نظري خاص بقواعد الحوكمة ودورها في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية، ويهتم الجزء الثالث بتوضيح وتبرير منهجية البحث، أما الجزء الأخير فيهتم باختبار فرضيات البحث واستخلاص نتائج البحث وتوصياته.

1- مفهوم حوكمة الشركات: ظهر مفهوم حوكمة الشركات Corporate Governance بداية في بريطانيا متزامنا مع انفصال الملكية عن الإدارة؛ حيث أصدرت لجنة Cadbury تقريرها بعنوان الأبعاد المالية لحوكمة الشركات The Financial Aspects of Corporate Governance. وترافق ذلك مع بداية الاهتمام بمفهوم الحوكمة بشكل واضح، أما في أمريكا فقد ظهر مفهوم الحوكمة بشكل ضمني مرتبطا بالأزمات المالية التي تعرضت لها الشركات الأمريكية مع نهاية 2001؛ حيث احتل مفهوم حوكمة الشركات مساحة واسعة من الاهتمام، وعلى المستوى الدولي يعد التقرير الصادر عن منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي Organization for Economic Cooperation and Development

1999 (OECD) بعنوان مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governance أول اعتراف دولي رسمي بهذا المفهوم (عبداللطيف، 2003)، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع لمفهوم حوكمة الشركات في بداية القرن الحادي والعشرين، إلا أن هذا المصطلح ما زال (غامضاً) لكثير من الأطراف المهتمة بالشركة بصفة عامة، بل أيضا للمختصين أنفسهم سواء كانوا مستثمرين أو محللين ماليين أو دائنين أو عملاء أو موردين.

لقد تعددت الآراء بين الكتاب والباحثين في تحديد مفهوم حوكمة الشركات حسب تعدد اهتمامات واختصاصات هؤلاء الكتاب والباحثين، فقد عرفت لجنة كادبوري Cadbury (1992) حوكمة الشركات بأنها النظام الذي من خلاله تدار وتراقب الشركة.

"Corporate Governance is the system by which companies are directed and controlled".

كما عرّفت مؤسسة التمويل الدولية حوكمة الشركات بأنها كل القواعد التنظيمية والممارسات التي تمكن من خلق قيمة طويلة الأجل للمساهمين مع احتوائها في الوقت نفسه للقيم الاجتماعية واجتذاب رأس المال البشري والمالي. وفي المجال نفسه وصفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حوكمة الشركات بأنها تصميم وتنظيم العلاقة بين إدارة الشركة وأدائها وحملة الأسهم والأطراف ذات المصلحة Stakeholders، كما أنها معنية بصياغة الأهداف الكلية للشركة وطرق تحقيقها، ووسائل وأساليب متابعة وتقويم الأداء على مختلف المستويات وتوفير المؤشرات الملائمة للإدارة ومجلس الإدارة لتعقب ومتابعة تحقيق الأهداف ذات النفع للشركة وحملة أسهمها والأطراف الأخرى ذات المصلحة (OECD, 2004). وعرف اتحاد المراجعين الداخليين الحوكمة بأنها "التعامل بإجراءات معينة من جانب الممثلين

للأطراف ذات المصلحة في الشركة بما يضمن الإشراف على الإجراءات المحددة من جانب إدارة الشركة فيما يتعلق بالخطر والرقابة، ومتابعة هذه الإجراءات للتحقق من فعالية الرقابة في مواجهة المخاطر وبما يهيئ الظروف المناسبة لتحقيق أهداف الشركة، وتوليد وصيانة القيمة على مستوى التنظيم" (IIA, 2002). وعرف مركز المشروعات الدولية الخاصة حوكمة الشركات بأنها "الإطار الذي تمارس فيه الشركات وجودها، وتركز الحوكمة على العلاقات بين الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وكيفية التفاعل مع كل هذه الأطراف في الإشراف على عمليات الشركة" (مركز المشروعات الدولية الخاصة، 2003). وبذلك يمكن القول بأن الحوكمة نظام يعمل على أساس الكفاءة الإدارية والإفصاح الكامل والشفافية وحماية حقوق الأطراف أصحاب المصالح في الشركة والمراقبة والمساءلة المالية والإدارية داخل الشركات بما يؤدي إلى حمايتها من الانهيار.

2- مبادئ (قواعد) حوكمة الشركات الصادرة عن الـ OECD ودورها في تعزيز جودة معلومات القوائم المالية: تهدف مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، الصادرة عام 1999 والمنقحة في عام 2004، إلى عرض معايير للممارسات المثلى الشائعة، بحيث يمكن لبلدانٍ ذات ثقافات مختلفة الاتفاق عليها دون أن تكون إلزامية وتفصيلية. ويمكن تطبيق المبادئ بصرف النظر عن مستوى تركز الملكية، أو نموذج التمثيل في مجلس الإدارة، أو اتباع القانون المدني أو العام في البلد المعني، والجدول التالي يلخص هذه القواعد ودورها في تعزيز جودة معلومات القوائم المالية:

قواعد الحوكمة	دورها في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية
أولاً: ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: 1- وجود إطار له تأثير في الأداء الاقتصادي الشامل. 2- المتطلبات القانونية والتنظيمية في نطاق اختصاص تشريعي. 3- توزيع المسؤوليات بين الجهات ذات العلاقة في نطاق اختصاص تشريعي واضح وفي خدمة المصلحة العامة. 4- لدى الجهات المختلفة النزاهة والسلطة والموارد للقيام بواجباتها.	إن الالتزام بمتطلبات هذه القاعدة يؤثر على الأفصاح المحاسبي الخاص بمعلومات القوائم المالية ومن تم علي جودتها، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال: - متطلبات القوانين والمتمثلة في زيادة عدد أعضاء مجالس الإدارة المستقلين. - مطالبة الهيئات التنظيمية والإشرافية بإنتاج معلومات ذات موثوقيه (مثال ذلك ما تتطلبه قوانين الاسواق المالية). - دور الهيئات الإشرافية والتنظيمية في الارتقاء بجودة المعايير المحاسبية. - متطلبات الهيئات المنظمة لمهنة المراجعة.
ثانياً: حماية حقوق حملة الأسهم: 1- توافر الحقوق الأساسية للمساهمين. 2- الحق في المعلومات عن القرارات. 3- الحق في المشاركة بالتصويت. 4- تسهيل المشاركة الفعالة. 5- التصويت شخصياً أو غيابياً . 6- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات.	ان قاعدة حماية حقوق المساهمين لها دور في تعزيز جودة المعلومات التي يتم الافصاح عنها للمساهمين، وكذلك في التأثير على ممارسات وتصرفات الإدارة من خلال: - حصول المساهمين على المعلومات الخاصة بالشركه في الوقت المناسب. - الإفصاح الكافي عن أية معلومات تشير إلى تعديلات جوهرية بالشركه (كتعديل النظام الاساسي). - الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإنتاج والسيطرة وبيع الحصص المادية في شركات أخرى. - إتاحة الفرصة للمساهمين لمساءلة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى المراجع الخارجي.
ثالثاً: المعاملة المتساوية لحملة الأسهم: 1- معاملة المساهمين (من فئة الأسهم نفسها)	إن المعاملة العادلة والمتساوية للمساهمين تبرز عدة نواحي من شأنها التأثير على ممارسات مجلس

قواعد الحوكمة	دورها في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية
بشكل متساو. 2- منع التداول بين الداخليين والتداول الشخصي الصوري. 3- الإفصاح عن العمليات.	الإدارة وكبار المساهمين (المسيطرين)، والتي بدورها تعطي مؤشرا على جودة معلومات القوائم المالية التي من الممكن أن تؤثر فيها هذه الممارسات، ويتضح ذلك من خلال: - حق الحصول على تعويض في حالة انتهاك الحقوق وما يتبعه من أثر على جودة التقارير. - المعاملة المتساوية لجميع المساهمين ومما يسهم به من عدم إساءة استخدام الموارد وبالتالي سلامة التقارير. - حماية حقوق الأقلية من الاستغلال وما يترتب عليه من الاستغلال الأمثل للموارد وشفافية العمليات. - ضمان حسن تصرف الإدارة والتقرير عن العمليات بصورة شفافة وانعكاسه بالتالي على جودة المعلومات.
رابعاً: احترام دور أصحاب المصالح: 1- المصالح وفقاً للقانون أو الاتفاقات. 2- التعويض مقابل انتهاك الحقوق. 3- تطوير الآليات للمشاركة. 4- تقديم المعلومات في الوقت المناسب. 5- الاهتمام بالممارسات. 6- إطار للإعسار وآخر للدائنين.	إن حماية العلاقة بين أصحاب المصالح والشركة تتضح من عدة جوانب تتعلق بكمية ونوعية المعلومات التي يتم الأفصاح عنها وإيصالها لأصحاب المصالح التي تتعلق بجودة المعلومات التي يتم الافصاح عنها من خلال: - السماح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبالقدر الملائم. - الحصول على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها وخلوها من التحريف وما ينعكس عليها من جودة التقارير. - تعزيز دور أصحاب المصالح في الإبلاغ عن التصرفات غير الأخلاقية للمديرين وبالتالي سلامة

قواعد الحوكمة	دورها في تعزيز جودة ومصداقية القوائم المالية
	التقارير. – حماية حقوق الدائنين بالإفصاح عن المعلومات المهمة لهم في الوقت المناسب.
خامساً: الإفصاح والشفافية: 1– الإفصاح عن السياسات. 2– المستويات النوعية للمحاسبة. 3– المراجعة الخارجية. 4– قابلية المراجعة للمساءلة. 5– الفرصة والتوقيت المستخدمان. 6– المنهج الفعال لإطار الحوكمة.	إن أهم القواعد والإرشادات التوضيحية المتعلقة بالإفصاح والشفافية التي لها دور في تعزيز جودة معلومات القوائم المالية تكون من خلال: – الإفصاح عن معلومات ماليه معتمده من مراجع مستقل. – إعداد المعلومات المحاسبيه طبقا لمعايير محاسبية معتمدة. – إمكانية محاسبة المراجع المستقل من قبل المساهمين. – تشجيع المحللين والسماسرة على تقديم النصح بخصوص المعلومات التي تهم قرارات المستثمرين.
سادساً: مسؤوليات مجلس الإدارة: 1– العمل وفقاً للمعلومات الكاملة. 2– المعاملة العادلة للمساهمين. 3– تطبيق المعايير الأخلاقية. 4– عرض السياسات. 5–الحكم الموضوعي المستقل والوقت المناسب لإتاحة المعلومات.	يمكن التعرف على علاقة مسؤوليات مجلس الادارة بالإفصاح المحاسبي وبالتالي على جودة التقارير المالية من خلال: – الدور الإشرافي لمجلس الإدارة والحرص على توفير المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها. – تطبيق المعايير الأخلاقية والاهتمام بمصلحة الأطراف الأخرى. – وجود عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين القادرين على الحكم المستقل. – دور لجان المراجعه في تعزيز استقلال المراجع وانعكاسها على جودة المعلومات.

3- خصائص جودة المعلومات المحاسبية: حتى يتم قبول المعلومات المالية والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، لابد وأن تتوفر بها خصائص معينة وهذه الخصائص تعرف بأنها خصائص نوعية؛ حيث تجعل المعلومات المالية مفيدة للمستخدمين في اتخاذ قراراتهم وهذه الخصائص هي (السيد، 2013):

1. الملاءمة: حتى تكون المعلومات المالية مفيدة فإن المعلومات يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات وحسب مجلس معايير المحاسبة الدولية، فإن المعلومات تكون ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقويم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز أو تصحيح تقويماتهم الماضية.

2. التمثيل الصادق يجب أن تكون التقارير المالية مفيدة وحتى يكون التمثيل صادق بشكل كامل يجب أن يتسم بثلاث خصائص أن يكون كاملا وحياديا وخاليا" من الخطأ. وقد اعتبرت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية أن القابلية للمقارنة والتماثل والوقتية بالإضافة إلى الشفافية خصائص تعزز جودة المعلومات الملائمة والمحتملة بصدق.

أ- القابلية للمقارنة يجب أن تمكن البيانات المالية بالقوائم المالية المستخدمين من إجراء مقارنة للقوائم المالية للمشروع والقوائم المالية للمشروعات المختلفة من أجل تقويم الأداء والتغيرات في المركز المالي، ومن هنا فإن عملية قياس وعرض العمليات المالية يجب أن تتم على أساس ثابت وبطريقة متماثلة. وتتضمن خاصية المقارنة ضرورة إعلام المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وعن أية تغيرات في هذه السياسات وأثارها، بحيث يتمكن المستخدمون من تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المشروع.

ب- الاتساق والتماثل وتهدف هذه الخاصية إلى تحقيق إمكانية المقارنة عبر الفترات المالية المختلفة نتيجة استخدام المبادئ المحاسبية نفسها من فترة لأخرى، غير أن هذا لا يمنع من تغيير المبادئ والسياسات المحاسبية إذا كان ذلك أفضل للمشروع بشرط وجود ما يبرر هذا التغيير والإفصاح عنه وبيان سبب تفضيل الأسلوب الجديد وأثر التغيير وكذلك الأثر المتراكم على الفترات المالية السابقة، وعلى مراجع الحسابات توضيح ذلك في تقريره مع الرجوع إلى الملاحظات الواردة بالقوائم المالية.

ج- الوقتية والقابلية للفهم: أي توفير المعلومات لمستخدمي القرارات في الوقت المناسب وتصنيفها وعرض المعلومات بشكل واضح وموجز وبطريقة مفهومة.

د- الإفصاح والشفافية: في إطار تطبيق حوكمة الشركات يتطلب التوسع في نطاق الإفصاح؛ ليشمل إعداد معلومات مالية بما يناسب الإفصاح المالي وغير المالي، كما يجب أن تتم المراجعة من قبل مراجع خارجي مستقل قابل للمساءلة والمحاسبة أمام المساهمين إضافة إلى الإفصاح عن مدى الالتزام بمبادئ الحوكمة.

4- دور المراجع الخارجي في تفعيل حوكمة الشركات: لمراجع الحسابات دور مهم في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية التي يفصح عنها بشكل عام في إطار تعارض المصالح بين الملاك والإدارة، وفي هذا الإطار، بدأت الرقابة على الشركات المساهمة بإلزام أنظمة الشركات جميع الشركات المساهمة بتعيين مراجع حسابات ليسهم في إضفاء الثقة على القوائم المالية، بإبداء رأي فني محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية استنادا على معايير وإجراءات المراجعة. إن المراجع الخارجي له دور محوري في حوكمة الشركات الجيدة، ومع أنه من أصحاب المصلحة غير المباشرة، إلا أن دوره يتمثل في: مراجعة القوائم المالية والتقارير المالية الأخرى، والتصديق على قوائم إجراءات الرقابة الداخلية، إضافة إلى فحص قوانين حوكمة الشركة

والتصديق عليها. ويتمثل الدور الأول للمراجع الخارجي في مراجعة القوائم المالية، أما دوره في التصديق على قوائم إجراءات الرقابة الداخلية قد تم تدعيمه في مجال خدمات المراجع الأخرى، وبخصوص دوره في مجال حوكمة الشركات، فهو يتطلب عناية خاصة في فحص أو أبداء الرأي عن قوائم حوكمة الشركة؛ حيث إن توفير تأكيد القوائم يكون ممكنا" فقط عندما تكون هناك معايير قابلة للتحقيق ومتاحة (لطفي، 2007).

5- الإطار العام للمنهجية المتبعة في الدراسة الميدانية: يهدف هذا المبحث إلى معرفة الخطوات التي اتبعها الباحثان في سبيل إجراء الدراسة الميدانية، ولقد تم تحديد هذه الخطوات في الآتي:

- أولاً: بيئة ومجتمع وعينة الدراسة: شمل مجتمع الدراسة المراجعين الخارجيين الممارسين لمهنة المراجعة في مكاتب المراجعة وديوان المحاسبة في مدينة طرابلس، ولكن نظرا لصعوبة الاتصال بجميع مفردات المجتمع لذلك تم اختيار عينة طبقية من المراجعين الخارجيين الممارسين لمهنة المراجعة في مكاتب المراجعة وديوان المحاسبة في مدينة طرابلس.

- ثانياً: أداة جمع البيانات: اعتمد الباحثان على استمارة الاستبانه للحصول على البيانات التي تساعدهما على اختبار فرضيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة؛ حيث قاما بتصميم استمارة استبيان.تضم هذه الآستمارة 7 مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم 4 أسئلة شخصية وتشمل مركز المشارك والمؤهل العلمي وبلد الدراسة وعدد سنوات الخبرة.

المجموعة الثانية: وتشمل 4 عبارات حول أثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة على جودة معلومات القوائم المالية.

المجموعة الثالثة: وتشمل 4 عبارات حول أثر حماية حقوق المساهمين على جودة معلومات القوائم المالية.

المجموعة الرابعة: وتشمل 4 عبارات حول أثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين على جودة معلومات القوائم المالية.

المجموعة الخامسة: وتشمل 4 عبارات حول أثر دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية.

المجموعة السادسة: وتشمل 4 عبارات حول أثر الإفصاح والشفافية على تدعيم جودة معلومات القوائم المالية.

المجموعة السابعة: وتشمل 4 عبارات حول أثر مسؤوليات مجلس الإدارة على جودة معلومات القوائم المالية.

وبعد عملية التحكيم قام الباحثان بتوزيع استمارات الاستبانه على الذين تم اختيارهم من المراجعين الخارجيين الممارسين لمهنة المراجعة في مكاتب المراجعة وديوان المحاسبة في مدينة طرابلس واعتمد الباحثان في تحديد مجتمع الدراسة على آخر إحصائية لمكاتب المراجعة الخارجية، ومراجعي ديوان المحاسبة بطرابلس، حيث كان عدد المراجعين بالمكاتب الخاصة يقارب عدد 300 مراجع، في حين بلغ عدد المراجعين بديوان المحاسبة 150 مراجعاً. ولقد تم اختيار عينة طبقية من المراجعين الممارسين للمهنة من خلال مكاتب المراجعة الخاصة ومراجعي ديوان المحاسبة وفق المعادلة التالية (طشطوش، 2001):

$$n = \frac{Np(1-p)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^{2} + P(1-P)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}$$

ومنها تم تحديد حجم العينة كالآتي:

$$n = \frac{Np(1-p)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}}{(N-1)B^{2} + P(1-P)Z^{2}_{(1-\frac{\alpha}{2})}} = \frac{450\times0.5\times0.5\times(1.96)^{2}}{449\times(0.05)^{2} + 0.5\times0.5\times(1.96)^{2}} = \frac{432.18}{3.1605} = 137$$

وتشير النتائج إلى عينة قدرها 137 مفردة، تتكون من عدد 91 مكتب مراجعة خاص و46 مراجع من مراجعي ديوان المحاسبة، وتمكن الباحثان من توزيع 130 استمارة استبانه علي افراد العينة، وبعد فترة تم الحصول على عدد 103 استمارة استبانه من الاستمارات الموزعة والجدول رقم (1) يبين عدد الاستبانات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها.

جدول رقم (1): الاستمارات الموزعة والمتحصل عليها ونسبة الفاقد منها

الجهة	الاستمارات الموزعة	الاستمارات المتحصل عليها	الفاقد	نسبة الفاقد %
مكاتب المراجعة	65	60	5	7.69
ديوان المحاسبة	65	43	22	23.16
المجموع	130	103	27	20.77

من خلال الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة الفاقد 20.76% من جميع استمارات الاستبيان الموزعة، وبالتالي تكون نسبة الردود 79.24% وهى نسبة جيدة ويمكن من خلالها الوصول الى أهداف البحث.

– ثالثاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في وصف وتحليل البيانات:

1– اختبار ولكوكسن حول المتوسط (Wilcox on – test):

يستخدم اختبار ولكوكسن لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط مجتمع الدراسة (μ) إذا كانت بيانات عينة الدراسة وصفية قابلة للترتيب أو كمية ولا تتبع التوزيع الطبيعي، لذلك سيتم استخدام هذا الاختبار لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل سؤال من أسئلة الاستبانه الخاصة بهذه الدراسة.

2– اختبار Z حول المتوسط:

يستخدم اختبار Z حول المتوسط لاختبار الفرضيات الإحصائية المتعلقة بمتوسط المجتمع إذا كانت بيانات العينة كمية أي (في المستوى الفتري على الأقل) وتتبع التوزيع الطبيعي أو حجم العينة كبير لذلك فهذا الاختبار مناسب لاختبار فرضيات هذه الدراسة.بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز إجابات مفردات العينة؛ حيث تم ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس لكارت الخماسي كما بالجدول رقم (2).

جدول رقم (2): ترميز الإجابات المتعلقة بمقياس لكارت الخماسي.

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

من خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أن متوسط هذه الدرجات (3)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة لا يختلف معنويا عن 3 فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة يزيد معنويا عن 3 فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة يقل معنويا عن 3 فيدل على انخفاض درجة الموافقة، وبالتالي

سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات عينة الدراسة تختلف معنويا عن 3 أم لا. وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات وإدخال البيانات باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة SPSS كما يلي:

- رابعاً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة:

1- أثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية، تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (3) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن (3).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (3): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعتوية المحسوبة
1	متطلبات القوانين والمتمثلة في زيادة عدد أعضاء مجالس الإدارة المستقلين.	3.83	0.841	7.046-	0.000
2	مطالبة الهيآت التنظيمية والإشرافية بإنتاج معلومات ذات موثوقية (مثال ذلك ما تتطلبه قوانين الأسواق المالية).	4.18	0.724	8.308-	0.000
3	دور الهيأت الإشرافية والتنظيمية في الارتقاء بجودة المعايير المحاسبية.	4.24	0.734	8.350-	0.000
4	متطلبات الهيآت المنظمة لمهنة المراجعة.	4.10	0.761	8.014-	0.000

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (4)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابياعلى جودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنويا عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابياعلى جودة معلومات القوائم المالية يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (4): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر وجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.	4.0898	0.50349	21.967	0.000

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 21.967 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 4.09 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر لوجود أساس لإطار فعال للحوكمة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية.

2- أثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابياعلى جودة معلومات القوائم المالية.

لإختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية. تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (5)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن (3).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (5) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	حصول المساهمين على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب.	4.19	0.817	8.084-	0.000
2	الإفصاح الكافي عن أية معلومات تشير إلى تعديلات جوهرية بالشركة (كتعديل النظام الأساسي).	4.16	0.860	7.934-	0.000
3	الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإنتاج والسيطرة وبيع الحصص المادية في شركات أخرى.	3.92	0.860	7.289-	0.000
4	إتاحة الفرصة للمساهمين لمساءلة مجلس الإدارة وتوجيه الأسئلة إلى المراجع الخارجي.	4.03	0.985	7.188-	0.000

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية. لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لاصحاب حقوق الملكية ايجابياعلى مصداقية وجودة معلومات

القوائم المالية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (6)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنويا عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (6): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر المحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.	4.0752	0.68226	15.995	0.000

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 15.995 بدلالة معنوية 0.000 محسوبة وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة

الدراسة 4.075 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر إيجابي للمحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية على جودة معلومات القوائم المالية.

3- أثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن (3).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (7) نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	حق الحصول على تعويض في حالة انتهاك الحقوق وما يتبعه من اثر على جودة التقارير.	3.85	0.833	7.065-	0.000
2	المعاملة المتساوية لجميع المساهمين وما يسهم به من عدم إساءة استخدام الموارد والأصول وبالتالي سلامة التقارير.	3.97	0.923	7.149-	0.000
3	ضمان حسن تصرف الإدارة والتقرير عن العمليات بصورة شفافة وانعكاسه بالتالي على جودة المعلومات.	4.17	0.733	8.263-	0.000
4	حماية حقوق الأقلية من الاستغلال وما يترتب عليه من الاستغلال الأمثل للموارد وشفافية العمليات.	3.95	0.912	7.055-	0.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساويه للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين ايجابياً على جودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنويا عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية يختلف معنوياً عن(3).

الجدول رقم (8): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.	3.9879	0.65434	15.322	0.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 15.322 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 3.988 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر إيجابي للحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين ايجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

4-أثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية، تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن (3).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (9): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	السماح لأصحاب المصالح بالحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبالقدر الملائم.	4.02	0.929	7.164-	0.000
2	الحصول على المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها، وخلوها من التحريف وما ينعكس عليها من جودة للتقارير.	4.15	0.890	7.762-	0.000
3	تعزيز دور أصحاب المصالح في الإبلاغ عن التصرفات غير الأخلاقية للمديرين وبالتالي سلامة التقارير.	4.07	0.820	7.735-	0.000
4	حماية حقوق الدائنين بالإفصاح عن المعلومات المهمة لهم في الوقت المناسب.	4.20	0.809	8.052-	0.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بأثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية تم إيجاد

المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر اصحاب المصالح في حوكمة الشركات ايجابيا على جودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنويا عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (10): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر أصحاب المصالح في حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر أصحاب المصالح إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.	4.1092	0.68301	16.482	0.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 16.482 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 4.109 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر إيجابي لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية.

5– أثر الإفصاح والشفافية إيجابياعلى مصداقية وجودة معلومات القوائم المالية.

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن (3).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (11): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	الإفصاح عن معلومات ماليه معتمده من مراجع مستقل	4.25	0.801	8.160-	0.000
2	إعداد المعلومات المحاسبية طبقا لمعايير محاسبية معتمده	4.35	0.837	8.249-	0.000
3	إمكانية محاسبة المراجع المستقل من قبل المساهمين	3.72	1.115	5.472-	0.000
4	تشجيع المحللين والسماسرة على تقديم النصح بخصوص المعلومات التي تهم قرارات المستثمرين	3.45	1.036	3.907-	0.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية الخامسة المتعلقة بأثر الإفصاح

والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنويا عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الإفصاح والشفافية إيجابياعلى مصداقية وجودة معلومات القوائم المالية يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (12): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر الافصاح والشفافية إيجابيا على جودة القوائم المالية.	3.9417	0.69769	13.699	0.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 13.699 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 3.942 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر الإفصاح والشفافية إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

6–أثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية:

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية تم استخدام اختبار ولكوكسن حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

- الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن (3).
- مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ولكوكسن حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
1	الدور الإشرافي لمجلس الإدارة والحرص على توفير المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها	4.13	0.696	8.406-	0.000
2	تطبيق المعايير الأخلاقية والاهتمام بمصلحة الإطراف الأخرى	4.14	0.841	7.882-	0.000
3	وجود عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين القادرين على الحكم المستقل	3.87	0.860	7.093-	0.000
4	دور لجان المراجعة في تعزيز استقلال المراجع وانعكاسها على جودة المعلومات	4.01	0.965	7.152-	0.000

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن الدلالات المعنوية المحسوبة أقل من مستوى المعنوية 0.05 ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن المتوسط المفترض (3) لجميع العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة

على هذه العبارات، ولاختبار الفرضية الفرعية السادسة المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنويا عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية يختلف معنويا عن (3).

الجدول رقم (14): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر مسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية	4.0364	0.67465	15.591	0.000

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 15.591 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة 4.036 وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر لمسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياعلى جودة معلومات القوائم المالية.

ولاختبار أثر قواعد حوكمة الشركات إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية، تم إيجاد المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر قواعد حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية واستخدام اختبار Z حول المتوسط (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (15)؛ حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

– الفرضية الصفرية: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر قواعد حوكمة الشركات إيجابياً على مصداقية وجودة معلومات القوائم المالية لا يختلف معنوياً عن (3).

– الفرضية البديلة: المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر قواعد حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية يختلف معنوياً عن (3).

الجدول رقم (15): نتائج اختبار حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بأثر قواعد حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المعنوية المحسوبة
المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بأثر قواعد حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.	4.0400	0.53921	19.576	0.000

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 19.576 بدلالة معنوية محسوبة 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05، لذلك نرفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات

عينة الدراسة وهو يزيد عن المتوسط المفترض (3) فهذا يشير إلى وجود أثر لقواعد حوكمة الشركات إيجابيا على جودة معلومات القوائم المالية.

خامساً: النتائج والتوصيات:

أ- النتائج:

من خلال تحليل البيانات التي تم تجميعها من خلال الاستبانه تبين أنه يوجد أثر لقواعد حوكمة الشركات إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية من خلال:

1- وجود أثر إيجابي لوجود أساس لإطار فعال للحوكمة على جودة معلومات القوائم المالية.

2- وجود أثر إيجابي للمحافظة على حقوق المساهمين والوظائف الرئيسية لأصحاب حقوق الملكية على جودة معلومات القوائم المالية.

3- وجود أثر إيجابي للحفاظ على المعاملة المتساوية للمساهمين إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية.

4- وجود أثر إيجابي لأصحاب المصالح في حوكمة الشركات على جودة معلومات القوائم المالية.

5- وجود أثر الإفصاح والشفافية إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية.

6- وجود أثر لمسؤوليات مجلس الإدارة إيجابياً على جودة معلومات القوائم المالية.

ب- التوصيات:

بناء على النتائج المعروضة أعلاه، توصي الدراسة بما يلي:

1- زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة وتعزيز تطبيق قواعدها لما لذلك من أثر ايجابي في تعزيز جودة معلومات القوائم المالية وفي ترشيد قرارات المستخدمين وما يترتب على ذلك من ضمان حفظ أموال المجتمع ودفع عجلة التنمية للامام.

2- الاهتمام بتطوير برامج التعليم المحاسبي والعمل على تحديث المناهج والمقررات العلمية لأقسام المحاسبة بالجامعات مع استحداث مقررات جديدة تدعم الدور الحوكمي للمحاسبة والمراجعة مع توجيه البحث العلمي في مجال المحاسبة نحو مشاكل الحوكمة.

3-عقد المؤتمرات العلمية في مجال المحاسبة والمراجعة ودورهما في حوكمة الشركات، والمشاركة في وضع ومناقشة الإصدارات المحاسبية.

4-عقد اللقاءات العلمية بين أقسام المحاسبة بالجامعات، ومناقشة تأثير الإصدارات الجديدة في مجال المحاسبة ودورها في تفعيل حوكمة الشركات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- عوض، آمال محمد محمد، مصداقية المعلومات المحاسبية في إطار خدمات الثقة وأثرها على استقلال المراجع، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد الأول، المجلد الثاني والأربعين، مارس 2005.

2- غالي، أشرف أحمد محمد، قياس أثر الاليات المحاسبية لحوكمة الشركات في تحسين جودة المحتوى الإعلامي للتقارير المالية، مع دراسة تطبيقية، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 68، السنة 46، 2007.

3- لطفي، أمين السيد احمد، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، الدار الجامعية، الإسكندرية النشر، 2007.

4- البشير، محمد، التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، المؤتمر العلمي المهني الخامس، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، مجلة المدقق، العدد5، 2003.

5- القشي، ظاهر شاهر، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة، المجلة العربية للإدارة، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثاني، 2005.

6- خليل، عبداللطيف محمد، 2003، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرفية، مجلة الدراسات التجارية، كلية التجارة، فرع بنها، السنة الثالثة والعشرون، العدد الثاني.

7- صبيحي، محمد حسني عبدالجليل، دور المراجع الخارجي في زيادة فعالية الإفصاح والشفافية في التقارير المالية المنشورة في البيئة المصرية، دراسة تحليلية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الأول، 2002.

8- مركز المشروعات الدولية الخاصة، دليل لإرساء حوكمة الشركات في القرن الحادي والعشرون، قائمة بالمصطلحات المتعلقة بحوكمة الشركات، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2003.

9- السيد، معتز أمين، أثر تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للشركات الاستثمارية المدرجة في سوق عمان المالي، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 50، العدد (1)، يناير، 2013.

10- كساب، ياسر السيد، أثر الإلزام بقواعد حوكمة الشركات على جودة الأرباح بالتطبيق على الشركات المساهمة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد 49، العدد الثاني، يوليو 2012.

11- فوزي، سميحة، 2003، تقييم مبادئ حوكمة الشركات في جمهورية مصر العربية، ورقة عمل رقم (82)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع مركز المشروعات الدولية الخاصة، أبريل.

12- أحمد، عاطف محمد، 2003، دراسة إختبارية لآثار حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية وفعالية تدقيق الحسابات في الاردن، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الاول.

13- عبد الملك، محمود وأخرون، 2003، أثر حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في أسواق الاوراق المالية على درجة الافصاح عن البيانات المالية والادارية، دراسة تحليلية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الاول.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Arnold Schilder, Corporate Governance, Accounting and Auditing Post Enton Issues, Curacao, Business Review, No. 29, 2002.

2- Beusley, M., An Empirical Analysis of Relation Between the Board of Director Composition and Financial Statement Fraud, The Accounting Review, Vol. 71, No, 4.

3- Cadbury Committee, 1992, Financial Report of Committee on the Financial Aspects of Corporate Governance Financial Reporting Council, London Stock Exchange, London.

4- Hendriksen, E. S. 1982, Accounting Theory 4th ed, Home wood Illinois: Richard. Irwin Inc.

5- IFA Rebuilding Public Confidence in Financial Reporting an International Perspective, 2003.

6- Jere, R. Francis , Inder K. Kurona and Raynolds Perira, Investor Protection Laws, Accounting and Auditing Around the world, University of Missouri , Columbia, Working Paper Series. Oct. 2001.

7- Mercer, M., How do Investors Assess the Credibility of Management Disclosures., Accounting Horizons, Vol.18, No, 3.

8- Parker, S., Gary, F., and Howard ,F., Corporate Governance and Corporate Failure: a Survival Analysis, Corporate Governance, Vol. 2, No, 2002.

9- Price waterhouse coopers, The Surbance Oxley Act of 2002, Understanding the Independent Auditors Role in Building Public Trust A white paper, 2003.

10- Spivey, Stephen, "Corporate Governance & The Role of Government", International Journal of Disclosure & Governance, Vol.1, No. 4, 2004.

11- The Institute of Internal Auditos [IIA (a)] "Recommendations for Improving Corporate Governance," April 2002, online, WWW. Theiia , org.

12- Winkler, Robert and Nell Minow (2001) Corporate Governance, Blackwell Business, Massachusetts, USA.